

# قرض جديد بمليار دولار بضمان بريطاني يُوسّع فاتورة الديون تحت ستار إصلاح القطاع الخاص



السبت 9 مايو 2026 08:00 م

أعلن البنك الدولي في واشنطن موافقته على قرض جديد لمصر بقيمة 1 مليار دولار، لدعم نشاط القطاع الخاص وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وجاءت النتيجة المباشرة في فتح باب تمويل جديد لحكومة تواجه ضغط الديون ونقص الموارد وتوترات إقليمية متزايدة

يكشف القرض أن حكومة السيسي تواصل علاج أزمة التمويل بالاستدانة، بينما يدفع المواطن ثمن الإصلاح عبر رفع الدعم وزيادة الأسعار، ولا يغيّر وصف التمويل بأنه ميسر حقيقة أن الدولة تضيف التزامًا جديدًا على اقتصاد مثقل بأقساط وفوائد متراكمة

## ضمانة بريطانية ترفع القرض وتكشف هشاشة التمويل

قدمت المملكة المتحدة ضمانة مالية بقيمة 200 مليون دولار، وسمحت هذه الضمانة برفع التمويل من 750 مليون دولار إلى 1 مليار دولار، ما يجعل القرض مرتبطًا بغطاء خارجي إضافي لا يعكس قوة مالية مصرية بقدر ما يعكس حاجة الحكومة إلى وسيط يطمئن الدائنين

وجاء التمويل ضمن العملية الثانية من سلسلة تضم 3 عمليات تمويل ميسر، ويقدم البنك الدولي هذه السلسلة بشروط أفضل من أسعار السوق، لكن الحكومة تستخدم هذا الوصف لتخفيف وقع كلمة قرض، رغم أن المبلغ سيبقى دئيًا واجب السداد من موارد عامة محدودة

وتزامن القرض مع دعم من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسات أخرى، كما ينتظر البرنامج تمويلًا موازيًا من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، بما يضع الاقتصاد المصري داخل شبكة أوسع من الدائنين بدل خروجه من دائرة التمويل الطارئ

في هذا السياق، يلفت الباحث تيموثي كالداس إلى أن برامج التمويل الدولية لا تنجح عندما تعيد إنتاج التقشف وتؤجل إصلاح بنية الاقتصاد، وتخدم هذه الملاحظة محور القرض الجديد لأنها تكشف الفارق بين ضخ الدولار مؤقتًا وبين بناء قدرة إنتاجية تخفف الحاجة إلى الاقتراض

## إصلاح القطاع الخاص تحت ظل دولة لا تغادر السوق

يروج البنك الدولي للقرض باعتباره دعماً لخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، لكن البرنامج نفسه يقر بالحاجة إلى إصلاح حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتقليل العوائق أمام الاستثمار، وهو اعتراف ضمني بأن السوق لا يعمل بحرية تحت قبضة الدولة وأذرعها الاقتصادية

وتعزز هذه النقطة قراءة الباحث يزيد صايغ لدور الاقتصاد العسكري في مصر، إذ يرى أن بقاء الكيانات التابعة للدولة داخل قطاعات واسعة يزامم المستثمرين ويضعف المنافسة، وتخدم هذه الشهادة عنوان القطاع الخاص لأنها تفسر لماذا لا تكفي القروض وحدها لفتح السوق

وبحسب البنك الدولي، يستهدف البرنامج تطبيق قواعد المنافسة بشكل أكثر فاعلية وتحسين إدارة المالية العامة وتعزيز النمو الأخضر، غير أن هذه العناوين تصطدم بواقع حكومي قائم على المشروعات الضخمة والإنفاق العام الواسع وبيع الأصول عند اشتداد أزمة العملة

كما تسعى القاهرة إلى تسريع الحصول على حزمة تمويلات إجمالية تصل إلى 4.5 مليار دولار، وتشمل هذه الحزمة تمويلات من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو مسار يحول كل مرحلة إصلاح إلى محطة جديدة في جدول الديون لا في خطة إنتاج مستقلة

ويربط الاقتصادي إسحاق ديوان ضعف نمو القطاع الخاص في مصر بامتيازات القرب من السلطة وتدخل الدولة في توزيع الفرص، وتخدم هذه الرؤية مضمون البرنامج لأنها تضع سؤال الحكمة والمنافسة في قلب الأزمة بدلاً من الاكتفاء بعبارات تحسين المناخ الاستثماري

### الحماية الاجتماعية تتحول إلى بند داخل برنامج تقشف

قال البنك الدولي إن الاقتصاد المصري بدأ يدخل مرحلة أكثر استقرارًا بعد عامين من الصدمات الخارجية، وربط هذا التقييم بتوحيد سعر الصرف والانضباط المالي وإصلاحات الضرائب، لكن المواطن تلقى هذه الإجراءات في صورة ارتفاع أسعار وتآكل أجور وتراجع قدرة شرائية

ثم أشار البنك إلى إعادة بناء الاحتياطات وتهدئة التضخم وتحسين ثقة الأسواق، غير أن هذه المؤشرات لا تلغي أن الحكومة تمول الاستقرار المؤقت برفع تكلفة المعيشة، وتحلّل الأسر نتائج تحرير الأسعار وخفض الدعم وتوسيع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك اليومي

وعلى المستوى الاجتماعي، يدعم البرنامج دمج مستفيدي تكافل وكرامة في منظومة التأمين الصحي الشامل، وتبدو الخطوة ضرورية للفئات الأكثر هشاشة، لكنها تأتي في الوقت نفسه مع حديث حكومي متكرر عن رفع الدعم، بما يحول الحماية إلى غطاء محدود لسياسة أوسع في تقليص الإنفاق

وفي ملف الدين المحلي، يتضمن البرنامج إجراءات لزيادة الإيرادات وتحسين كفاءة سوق الدين وخفض تكلفة تمويل الحكومة، وهذه البنود تعني أن الدولة تبحث عن ضرائب أوسع ودائنين أكثر اطمئنانًا، بينما لا تقدم ضمانات واضحة بأن المواطن لن يتحمل عبء الفجوة المالية

أما في ملف التحول الأخضر، فيدعم التمويل مراقبة انبعاثات الغازات الدفيئة وتنمية سوق أرصدة الكربون وتحفيز الطاقة النظيفة، لكنه يربط أيضًا الاستدامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه بإصلاحات قد تفتح الباب أمام زيادات جديدة في فواتير المرافق

وحذر البنك الدولي من أن استمرار التوترات والصراعات في الشرق الأوسط يضيف ضغوطًا على الاقتصاد المصري، ويزيد عدم اليقين خلال المرحلة المقبلة، لكن الحكومة تستخدم هذه المخاطر لتبرير الاقتراض بدل مصارحة الناس بتكلفة نموذج اقتصادي يعيش على التمويل الخارجي

وتنتهي دلالة القرض عند سؤال سياسي قبل أن تكون عند رقم مالي، لأن حكومة السيسي تحصل على 1 مليار دولار جديد باسم الصمود والفرص والرفاه، بينما يواجه المواطن صمودًا إجباريًا أمام الأسعار، وفرصًا أضيق في سوق مغلق، ورفاهًا مؤجلًا لصالح الدائنين